

فوكو : السلطة والمعرفة

د. فرسوازبال

١ - مقدمة

لن اتناول في هذه الدراسة مسيرة « فوكو » منذ صدور كتابه « تاريخ الجنون في العهد الكلاسيكي » (١٩٦١) حتى الان (١) لضيق المكان ، ولتشعب المشاكل التي تعنى بها مؤلفاته . انني توقفت عند المجال الذي تفتحه ابحاثه الاخيرة في السلطة بعد كتابه (اركيولوجيا المعرفة) (١٩٦٩) . لكن ذلك لن يمنعنا من العودة الى مؤلفات سابقة في حديثنا عن الايديولوجيا والمعرفة ، وعن مناهج التحليل التاريخي . في هذا الصدد يبقى كتاب (اركيولوجيا المعرفة) اساسيا : فهو وقفة منهجية تقيم نجاح المؤلفات السابقة ، وتدعو الى اعتناق عدد من المبادئ في دراسة اشكال المعرفة . لذلك سوف نعود الى هذا النص كلما احتجنا الى توضيح ما يغفله البحث التاريخي من القضايا المنهجية والفلسفية .

موقع فوكو من المدارس الفكرية

لا يمكن الحديث عن فوكو وعن ابحاثه الاخيرة . دون تحديد موقعه من المدارس الفكرية من جهة ، ومن التيارات والحركات السياسية التي شهدتها الغرب خلال العقدين الاخيرين من جهة اخرى . لكن التحديد صعب ، ذلك ان الالتباس اكتنف صورة المؤلف النظرية وصورته السياسية ، حتى انه عد من تيارات مختلفة ، فقليل مثلا : انه يكمل ابحاث مؤرخي العلوم *épistémologie* في مجال العلوم الانسانية (باشلار وكانغيلام) ، وانه بنياني ، شبيه في ذلك لجاكبسن في الالسنية ولليفي ستروس في الانتروبولوجيا ، واستند الراي الاخير على كتابه « الكلمات والاشياء » . ثم بعد ١٩٦٩ جرى الحديث عن اعتناقه منهج مدرسة الـ (*Annales*) التاريخية ، وانتقاله من الفلسفة الى الدراسات التاريخية . وسنبين سوء الفهم المسيطر على النظرات الثلاث :

علاقته بالعمل السياسي

للحديث عن علاقته بالعمل السياسي دافعان : الاول ان هناك علاقة بين ابحاثه ونمط التحركات التي اشترك فيها ، والثاني : ان فوكو يمثل مع مفكرين آخرين نوعا جديدا من المثقفين الداخليين على العمل السياسي ، والمختلفين عن الصورة التي سيطرت حتى الان على شخص سارتر ، او على شخص المثقف الحزبي .

دخل فوكو المجال السياسي مع حدوث الانتفاضة الطلابية في فرنسا سنة ١٩٦٨ وشارك في عدد من التحركات التي اتسمت بطابعين اساسيين :

١ - اللامركزية : اساس الحركات وتطورها وانتشارها لم تكن تخضع لمركز حزبي او ايديولوجي يضع الخطط .

٢ - المجالات الجديدة : لم تعد الحركة محصورة في القطاعات التقليدية : المصنع - الريف - التعليم الخ .. وقد انتقلت الى مؤسسات وفئات جديدة ، وطالت مجالات الحياة اليومية كلها (السكن ، البيئة ، الاجهاض ، الخ ،) ولم تعد المطالبة تقتصر على تحسين الاوضاع المعيشية ، بل تعدتها الى طبيعة العمل نفسه، واساس المؤسسات «الاستبدادي» .
بدا للبعض ان اللقاء فوكو مع هذه التيارات ناتج عن اهتمام قديم بالاساليب القمعية التي تمارسها اجهزة ومؤسسات غير البوليس او القضاء . في « تاريخ الجنون » بشكل خاص ، نظرة جديدة الى الطريقة التي اعتمدها الغرب في علاقته مع المجنون والجنون . وبينما يصور مؤرخو الطب العقلي نشأة مستشفيات المجانين وتحولاتها وكأنها خاضعة لحركة تطور في اتجاه الدقة العلمية والشعور الانساني المتزايد ، يرجع فوكو تاريخ معالجة المجنون الى مؤسسات « الاحتجاز الكبير » وعلاقة المجتمع بالـ « آخر » .

وتبدو العلاقة اقوى بين كتاب « المراقبة والعقاب » واهتمام فوكو بانتفاضة السجناء في عدد من السجون الفرنسية في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١ . والعلوم انه حدث تضامن بين السجناء السياسيين والسجناء الآخرين ، ثم بعده انشاء « مجموعة الاعلام حول السجون » (GIP) (٢) . وكان فوكو من مؤسسيها . ثم حلت تلك المجموعة نفسها سنة ١٩٧٢ ، وتحولت الى لجان من اجل الدفاع عن السجناء . لكن لا يهمننا فعلا معرفة مدى توظيف افكار فوكو في ممارساته ولا انعكاس هذه الممارسة في كتاباته . فالسؤال هذا يبقى خاضعا للتصور التقليدي حول العلاقة بين النظرية والممارسة (٣) . يكفي هنا ان نؤكد على الالتقاء الموضوعي الذي تم بين حركات سياسية خرجت من الطرق الحزبية التقليدية ، وبين تيارات فكرية لم تكن كلها ولدت في كنف الماركسية (٤) . وفوكو نقطة من تقاطع الالتقاء هذا . وعمله محاولة تتجاوز محاولات نظرية او عملية اخرى - للجواب على اسئلة فشل التيار الماركسي في لقاء الضوء عليها . منها : مسألة الثورة في الغرب ، تطور المجتمعات الغربية الاخرى ، ومسألة السلطة فيها ، العلم والسلطة دور وموقع الفئات « الوسطى » من تقنيين واطباء وعلماء نفس الخ ... ، فهم طبيعة نظام الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، الخ . ومن الملاحظ انه بينما لم تات الماركسية بشيء جديد

في المرحلة الأخيرة - لا على الصعيد النظري ولا على الصعيد السياسي - كانت تحولات كبيرة تحصل في مجالات عديدة : التاريخ ، السوسيولوجيا ، الفلسفة ، التحليل النفسي والسياسة . ففي التاريخ مثلاً بقيت الماركسية على حالها ، وكذلك في الفلسفة ، رغم الآمال التي خلقتها مدرسة « التوسر » (Althusser) في فرنسا . ذلك لعدة أسباب ، منها أن النصوص «الكلاسيكية» تبقى الأساس في فهم الظواهر الاجتماعية والتاريخية ، ويأتي التفسير اسقاطاً للنظرية على الوقائع التاريخية (٥) .

السياسة الجديدة

بدات ملامحها تتأكد مع تعميم أسلوب جديد من التحركات في أوروبا خلال الستينات . وهي تختلف تمام الاختلاف عن الأساليب التي اعتمدتها الحركات العمالية والاشتراكية والشيوعية خلال عشرات من السنين . وتقوم الحركات الأخيرة على تحليل للمجتمع الغربي مبني على مفاهيم : الاستغلال الاقتصادي ، والقمع السياسي ، والتضليل الايديولوجي . فتتخسر مطالبها في الشعارات التالية : التخفيف من الاستغلال (أو ابطاله) ، الحفاظ على حقوق الافراد والهيئات وتوسيع رقعتها ، والحصول على حرية التعبير الايديولوجي (في التعليم ، وفي النشر ، الخ ...) .

اما فيما يخص مؤسسات ذات طابع علمي أو اجتماعي فتكون المطالبة بفتح ابوابها على فئات اوسع («ديمقراطية» التعليم ، توسيع شبكة المستشفيات ، الخ) دون نقد ما تمارسه هذه المؤسسات من سلطة في تكوينها ووظيفتها وعملها على اساس العلم أو الطب أو غيره ...

يمكن القول ان الحركات الجديدة ساهمت كل واحدة من جانبها في ابراز هدف جديد للنضال هو السلطة . وكان القاء الضوء عليها من منطلقات جديدة ، ومن ايديولوجيات مختلفة - يدعو المفكرين الى العمل على توضيح طبيعتها . ولا عجب ان تكون حركات لا تمت بصلة الى السياسة قد عرفت تطوراً مشابهاً للتنظيمات السياسية . والمثل الاهم هو حركة النقد التي نشأت في المستشفيات العقلية وفي الطب العقلي . والتحليل النفسي (Anti-Psychiatrie) في انكلترا (دافيد كوبر) وفي ايطاليا (جريس وآخرون) في فرنسا وفي بلجيكا (٦) . و « المنشقون الشرقيون » كان لهم اثر في شمول النظرة الى المجتمعات « الشرقية » ، وفهم طبيعة السلطة فيها ، والاختلاف في ممارستها (٧) .

من نتائج الحركات الجديدة ايضاً انها انتجت نقداً عملياً لعدد من المبادئ السياسية التقليدية بحيث يمكن القول : ان مستقبل السياسة لم يعد الان في السياسة : فهو في ما يعترضها ويعمدها ويشير بذلك الى الحيز الذي سوف تنشأ فيه من جديد « (٨) » .

من هذه المبادئ

- مفهوم « السياسة » والعمل السياسي : تعطل السياسة التقليدية من اجل السيطرة

على جهاز الدولة واحداث التغيير او الاصلاح من خلاله . لكن يتبين اكثر فاكثرا ان لا تغيير جذريا ممكنا في اطار الدولة ، لان السلطة ارفع واعم من ان تحصر في الثنائي : استغلال - قمع ، الاستغلال في الاقتصاد والقمع من قبل اجهزة الدولة .

- مفهوم « الطليعة » في شكله التاريخي (البروليتاريا طليعة الثورة) يتصل هذا المفهوم بالفكرة السابقة : السلطة تحمي الاستغلال ويقع القمع على الفئة الاكثر استغلالا ، لكن الحركات الجديدة كشفت اساليب سلطوية لا ترتبط بالاستغلال مباشرة ، والنضال ضدها لم يعد امتياز فئة محددة .

- فكرة الحزب والتنظيم الحزبي بشكل عام : وهي اكثر تعرضا للنقد لسبب اساسي ، هو ان الاحزاب تعيد انتاج العلاقات السلطوية في صفوفها ، وتتشابه وتركيب الدولة . وطال النقد ايضا علاقة الايديولوجيا بالعمل السياسي . ذلك ان التخطيط الاستراتيجي يقفز عادة فوق الاوضاع المحددة فيساهم في تكرار الاساليب السلطوية نفسها (٩) .

النظرية والممارسة ، المثقف والسياسة (١٠)

مع دخول فئات جديدة النضال السياسي وبراها دور الوظائف التقنية والعلمية والطبية السلطوي كان لا بد من تغيير في علاقات النظرية بالممارسة والمثقف (١١) بالسياسة . ويبدو ان التغيير هذا يعود الى دخول نمط جديد من المثقفين الساحة السياسية . كان المثقف « اليساري » - كما عرفته الحركات الاشتراكية والماركسية - يلعب دور صاحب الحقيقة والعدالة . يتكلم باسم الآخرين ، ويكشف عن الاوضاع ، لانه قادر على قراءة ما تحمله البروليتاريا من معان لا واعية ، فهو الوعي العام وحامل الكل . بالمقابل يبدو المثقف الجديد مرتبطا بأوضاعه الخاصة ، يعمل في المؤسسة او المجال الذي يشغله . اما وعيه فمطابق لطبيعة عمله اذ يقوم رفضه على وعي للسلطة التي يمارسها من جراء امتلاكه المعرفة التقنية واحتلاله وظيفة معينة .

فالطبيب النفسي مثلا لا يلتزم سياسيا على اساس تعاطف مع الطبقات المستغلة ، بل يأتي رفضه موجهها ضد الدور الذي يلعبه هو في المؤسسة . ذلك ان المثقف اصبح يتكلم على ما يسميه فوكو المعرفة - السلطة ، والتي تتميز بالنسبة للغرب بنمط من ممارسة السلطة عبر المعرفة ، الامر الذي يمكن تسميته « اقتصادا سياسيا » للحقيقة ، وما يختص به الغرب بالنسبة لمجتمعات اخرى هو ان البحث عن الحقيقة في شكل المعرفة العلمية اصبح مصدرا لغاوض سلطة وبالعكس ، اي ان كل ازدياد للسلطة يولد اثارا معرفية محددة لذلك كانت علاقة المثقف الجديد لا بقيم عامة ، بل بموقع خاص ومحدد في مؤسسة معينة . ورفضه مزدوج : رفض الدور الذي يلعبه لصالح فئات ، ورفض المعرفة - السلطة التي يمارسها في اوالية لا يمتلك احد سلطة تقريرها كما سنرى .

اذا كان موقع المثقف « الخاص » كما وصفناه - فالاختلاف يصبح جذريا بين الموقعين من علاقة النظرية بالممارسة . ذلك ان الحقيقة ليست خارج السلطة ، فلا يكون دور المثقف

اعتناق قضية لاكتشافه حقيقة ما ، كما يفترض من موقف رجل العدالة . من جهة ثانية بما ان البحث المعرفي يتمثل مع ممارسة السلطة . فلا الحقيقة ثورية ولا المثقف حيادي تجاه علاقات السلطة .

لم يكن تحديدنا لموقع فوكو من الوضع السياسي الغربي الا للتأكيد على اللقاء الذي حصل بين ابحاثه وعدد من الاهتمامات الاساسية التي لخصها البعض في كلمة السلطة (١٢) ولا مبالغة في القول : ان ابحاث فوكو تكشف عن ناحية بقيت دون جواب في الممارسات والنظريات اليسارية . واذا صح القول ان ماركس وضع نظرية الاستغلال الاقتصادي ، فيبدو ان نظرية السلطة تبدأ في التبلور مع فوكو . ولا عجب اذا كانت الابحاث المهمة قد تطورت خارج التيار الماركسي في حركات سياسية وتيارات فكرية مختلفة (في حقل الفلسفة ، والتحليل النفسي ، والانثروبولوجيا ، الخ .. لكن لا مجال هنا لتعداد المؤلفات المهمة في هذا الصدد) .

٢ - صعوبة فوكو

يعترض قارئ فوكو مشاكل عديدة . منها : تحديد انتمائه الفكري والايديولوجي ، وضبط المصطلح الذي يستخدمه في كتبه المختلفة . ويبدو لمن يتتبع مؤلفاته انه لا يمكن تصنيفه في تيار فكري محدد اذ انه كلما قام ناقد بخصه بمنهج معين يتبين انه يختلف عنه بناحية ما . لكن فوكو ساهم دائما بشكل او بآخر في ابقاء الالتباس حول مؤلفاته ، او زيادته . فهو يقوم مثلا بمدح المدرسة التاريخية الجديدة . لدرجة انه يفهم من كلامه ان بحثه يسر في خطى المؤرخين الجدد . لكن سريعا ما يتبين ان هناك اختلافات كبيرة بين المنهجين ، لا يهتم فوكو بايضاحها . والوضع مشابه بالنسبة لنظرية العلوم *Epistémologie* حيث يؤكد فوكو على القربى بين ابحاثه وابحاث كانفيلام وغيره (١٣) . وفي مناسبة اخرى نراه يدعو لتطبيق علم الانساب *Généalogie* النيتشوي على مجالات بحثه ، لان « نيتشه » فيلسوف السلطة (١٤) .

لا يسجن فوكو نفسه في بنية نظرية جامدة ، ولا يعود الموقف هذا الى اختيار ذاتي بقدر ما يصدر عن خط فلسفي وفكري سوف نرى بعض جوانبه فيما بعد . اما قضية المصطلح فتندرج في هذا الخط : عدم الثبات على مصطلح محدد يدل على رفض فوكو بناء نظرية (نظرية في الايديولوجيا او نظرية في السلطة . الخ) . فالنظرية هدف لنشاط فكري من نمط معين يقود الى تجميد البحث في مفاهيم لا يتوقف الباحث عن تعريفها وتعميقها . اما فوكو فنظرنه للمفاهيم نظرة وسائلية تجعل من النظرية وسيلة صالحة بقدر فعاليتها في تحليل ظواهر وفهمها فقط . وقد يلجأ احيانا الى محاولات ضبط مناهج ومفاهيم في شكل منتظم (١٥) لكن يغلب عليها الطابع النقدي ، وسريعا ما تتعداها الابحاث اللاحقة : فيصعب تحديد مفاهيم ثابتة (١٦) .

وسبب آخر لعدم ثبات المنهج والمفاهيم ما يقوله في مقدمة « تاريخ الجنون » عن الموقع الذي يحتله المقال التاريخي . بالنسبة للجنون ، كان السؤال : كيف يمكن الحديث عن انشقاق الجنون دون ان يتطلق الكلام من الموقع الذي تأسس بعد الفصل النهائي بين الجنون والعقل ؟

وبشكل عام ومبسط يعود السؤال الى القول : ماذا بضمن الا يكون المفهوم المستخدم هو نفسه نتاجا تاريخيا ومعرفيا بشكل استخدامه عائقا في وجه التحليل التاريخي ، لان تكونه ليس موضوع شك ؟

لذلك الاسباب كلها لم تتألف هناك مدرسة فوكالدية مشابهة للمدارس الفكرية الاخرى كمدرسة التوسير الماركسية مثلا - ومقارنة عقم المدرسة الاخيرة بخصب طريقة فوكو تظهر مدى اختلاف الاتجاهين فمن جهة محاولات عسرة لبناء نظرية وتثبيت مصطلح يولد اللفظية وفن الاستشهاد ، ومن جهة اخرى اخضاع النظرية للبحث التاريخي بحيث تخضع المفاهيم لمتطلبات البحث ، وتتغير دون ان يتم ادخال الواقع غصبا في اطار نظري مسبق .

لا تعني اذن دراسة فوكو استخراج نظرية في السلطة او منهجا فكريا . بل استخدام مؤلفاته بشكل وسائل - اي اختبارها في عمل تاريخي - كما فعل مثلا روبير كاستيل او جاك رانسير (١٧) وآخرون في مجالات عديدة (١٨) .

لكن هل نكتفي بالرؤية الغامضة التي قدمتها ؟ وهل من المستحيل فعلا تحديد المراحل الاساسية في عمل فوكو ولو بشكل سريع ؟ يبدو ان هناك مرحلتين كبيرتين : تضع الاولى فوكو في صف مؤرخي العلوم ، اما الثانية فتجعل منه مؤرخا قريبا من مدرسة الـ «Annales» وسوف نعيد النظر في هذا التحديد من خلال توضيح التباسين مختلفين : الاول معرفي والثاني تاريخي .

(١) الالتباس المعرفي

صحيح ان اعمال فوكو سارت في خطى مؤرخي العلوم وكانت تتركز على «العلوم الانسانية» عوض ان تعالج تاريخ العلوم الدقيقة . لكن لا يعني ذلك انه نقل الى تاريخ الجنون ما يصح في تاريخ علم الفيزياء من اظهار للانقطاع الذي يفصل بشكل نهائي - حسب البعض - العلم عن اللاعلم . بل اكثر من ذلك : لا يشكل الانقطاع بين العلم واللاعلم نموذجا عاما يمكن قياس الاشكال المعرفية الاخرى عليه . وهذا ما يفعله «التوسير» واتباعه في اخذهم اللاعلم كما يعرفه . « باشلار » بمعنى الايدولوجيا الماركسية . فيضعون من جهة المقالات والمعرفة التي لم تنل من المنطق العلمي نصيبا ومن جهة اخرى المعرفة العلمية ، فتكون للاولى وظيفة ايدولوجية تضليلية في يد الطبقة الحاكمة اما الثانية فموقعها ثوري دائما (١٩) . وما عمل فوكو - في رأيهم - الا محاولة بناء نظرية في الايدولوجيا على اساس تحليل تاريخي لشبه علم ، كعلم الجنون (٢٠) . وهذا يناقض روحا ونصا ما يقوم به فوكو ويقول صراحة في مقدمة « تاريخ الجنون » حيث يدعو الى عدم النظر الى الجنون من منظور العلوم النفسية والتحليلية الحديثة . فالمقياس لا يكون عنده الثاني - علم - لا علم ابدا . لكن سوء الفهم عند الالتوسيريين عنيد ، كما نراه عند دومينيك لوكور (٢١) التي تعود في تحليلها لكتاب فوكو (اركيولوجيا المعرفة) ، وتؤكد ان ايجائيات تحليل فوكو في اقترابه من نظرية الايدولوجيا الماركسية (اين هي ؟) اما

سلبيات منهجه ففي محاولته اكتشاف طريق خاص دون الاعتراف بأن المادية التاريخية قد حلت المشاكل ، ان من حيث الايدولوجيا او من حيث البنى الاجتماعية الاخرى .

كان فوكو قد رد ضمنا على اطروحات الالوسيرين (٢٢) بتحديد للايدولوجيا يختلف عن تحديدهم للدرجة ان استخدام الكلمة اصبح موضع شك . وهذا ما سيقوده الى القول في مرحلة لاحقة « ان هناك لا ايدولوجيا » (٢٣) . ويمكن تلخيص الرد على الشكل التالي :

لا تنفصل الايدولوجيا عن العلم بشكل قاطع ، لان الايدولوجيا قد تبني معرفة يقينية دون ان تصل الى مستوى العلم الشكلي .

من جهة اخرى ، لا ينفصل العلم عن الايدولوجيا بشكل قاطع بعد حدوث انقطاع معرفي في حقل ما . ذلك ان تحليل الانظمة المعرفية يجب الا يتوقف عند مسألة التناقض والانتظام . وعندما يأتي العلم باعادة تنظيم المقال في شكل نظام مفاهيم ومنهج ، لا يعني ذلك انقطاعا بالنسبة للاساس الذي حمل معا الايدولوجيا والعلم ، فهو الذي سمح بظهور وتحديد موضوع العلم ونمط مفاهيمه وعروضه .

لا يأتي نقد مسبقات المقال وتناقضاته بكشف الاسس التي جعلت العلم ممكنا . يجب تناول نظام تكوين مواضيع العلم فيما يسميه فوكو الممارسات اللامقالية وهي ممارسات مادية .

يترتب على التحليل هذا موقفان : يدعو الاول الى النظر الى الايدولوجيا بشكل ايجابي اي كنظام لا يكون تعريفه سلبيا (تناقض ، لاعلمية ، الخ) ويبحث الثاني في علاقة تكون الموضوع والمقال بممارسات لامقالية . لذا يمكن تقريب « فوكو » من « كانفيلام » اكثر من « باشلار » الذي تركزت ابحاثه على العلوم الدقيقة (فيزياء ، كيمياء ، الخ . .) وتناولت الفكر قبل العلمي من خلال معيار العلم . وابتعاد اعمال فوكو عن التاريخ المعرفي لا يأتي من كون العلوم التي يدرس تكون بعض مفاهيمها هي « علوم انسانية » لم تنل حتى الان مرتبة العلوم الدقيقة . السبب الاهم كامن في اختلاف النظرة والمنهج . ففي رايه ان نشوء العلم والايدولوجيا يتم على ارضية الممارسات المقالية التي تفرض عليهما الموضوع وقواعد البيان العامة . اما الوصول الى مستوى شكلي عبر العلم فلا يحذف الارضية التي يقوم « التاريخ الانثري » للمعرفة على كشفها (٢٤) .

(٢) الانتباس التاريخي

بدأ مع كتاب « تاريخ الجنون » اذ قيل فيه انه امتداد لبحاث مدرسة لوسيان فافر (Lucien Febre) لكن الكتاب ينطلق من وجهة نظر مختلفة ، ولا يتفق ومحاولات تلك المدرسة التي تأخذ بالعقليات والاحاسيس دون العودة الى تاريخ وعملية تأسيسها . واذا كان فوكو قد التقى مدرسة الـ (Annales) في نواح عديدة فلم يكن له تأثير في المؤرخين الذين فوجئوا بصدور كتابي : « نشأة العبادة » و « الكلمات والاشياء » لابتعاد موضوعهما عما تبحثه الدراسات التاريخية . اما كتاب « اركيولوجيا المعرفة » فلم يثر اهتمامهم قط . لكن بدا فيه

اللقاء اوسع بين فوكو والمؤرخين باعتراف فوكو نفسه في الفصل الاول من « اركيولوجيا المعرفة » (٢٥) .

لا يسعنا هنا تطوير تلك الناحية والبحث في اللقاء اذا كان فعليا ام لا . وتأكيدات فوكو في هذا المجال لا تحسم الجدل اذ عودنا على الاعتراف بديونه للجميع رغم ابتعاده بشكل جذري احيانا عن اعتراف له بالدين . اما المؤرخون فلنذكر رأيا من آرائهم : كان مؤرخو « العقلية » يقولون ان في التاريخ احاسيس وشعورا تغير مضمونها ولكن بقيت شعورا واحاسيس . وكما ان دراسة الشعور خاضعة لعلم النفس فدراسته في التاريخ تعود لعلم النفس التاريخي (...) واصبح المؤرخون يعرفون بعد فوكو ان هذه الاشياء ليست بسيطة ، ولا يمكن ان تدرس على اساس فكري التطور او الانتاج . اما المنهج الذي يستخدم من اجل فهمها فهو غير بسيط ولا قابل للتعميم كما يعتقد التيار الوضعي ، لان على الباحث ان يبدأ بالنظر الى كيفية تكون موضوع الدراسة ، والى القواعد التي يخضع لها ، (٢٦) فلا سبيل اذن لنقاش حول الموضوع والمنهج ، لان تحديدهما هو نتيجة للدراسة وليس منطلقا لها .

يبدو لنا ان من بين نقاط الاختلاف هناك موضوع اساسي لا يشكل فقط توسيعا لمجال البحث التاريخي او زيادة على مجموع خطوط السببيات وهو موضوع السلطة .

عندما يتحدث مثلا فيليب آرييس عن القربى بين اعماله واعمال فوكو (٢٧) فهو صريح في تعيين الاختلاف في نمط معالجة موضوع الجنس اذ يقول . « انني اكثر اهتماما بر العقلية من اهتمامي باوالية السلطة » . ويذهب الى اكثر من ذلك مؤكدا ان ما يسميه فوكو تقانات السلطة ليس في رايه سوى تغييرات في العقلية .

هل يصح اذن ما يقوله جاك رنسيير (٢٨) في مؤرخي « العقلية » متهما اياهم بالعمل في امتداد الاستراتيجيات المعرفية الجديدة التي تهدف الى الاتساع ، والى اشتغال تلك المجالات التي بقيت خارج سيطرة الدولة . والنشاط التاريخي الذي يسلط الاضواء على عقلية وسلوك فئات شعبية ، هل يصب في اساليب سلطوية اصبحت شعرية (Capillaire) في الجسم الاجتماعي ، واحتاجت الى معرفة ادق من السابق لكي تنتج فائض سلطة . « لم تعد السفسطائية اليوم فنا يعلم من يريد قيادة الشعب بلاغة الاصطلاحات الكفيلة بكسب تأييده . فقد اصبحت مؤسسة تضع في متناول الطبقة السياسية خريطة المعارف التي تفلت منها (...) : العقلية البدائية ، او ارادات التغيير والتدمير المستقبلية الجمود الفلاحي والمحاولات الهامشية الخ (٢٩) .

لعل اوضح النصوص لتبيان تخطي فوكو الدراسات التاريخية الجديدة هي تلك التي تبحث في موضوع تاريخي محدد . في « المراقبة والعقاب » .

بعض الامثلة الواضحة

— عندما يتحدث فوكو عن علاقة الجسد بالسلطة ، يقول : ان المؤرخين قد درسوا الجسد

في اتجاهات عديدة : ديمغرافية ، مرضية ، فيزيولوجية ، الخ واطهروا تأثير العوامل هذه في التاريخ . لكن ما افتقدت له هذه الدراسات هي دخول الجسد في علاقات السلطة وكونه نقطة ارتكاز لها (٣٠) .

– يعود فوكو في مجال تحليل تطور الجرم في القرن الثامن عشر الى الاخذ بنتائج دراسات بعض المؤرخين (Chaunu, Le Ray-Ladurie) لكنه ينفصل عنهم بالنسبة لتحديد حجم الظواهر وطبيعتها ، ففيما يرجعها المؤرخون الى تغيير في النظرة وفي الموقف من الجرم يضعها فوكو في اطار التبديلات التي ادخلت على تكتيكات السلطة (٣١) .

هل يدل الفرق بين المنهجين على زيادة سببية جديدة تؤدي الى توحيد السببيات الاخرى في نظرة شاملة ، او ان منهج فوكو لا يلتقي والمنهج التاريخي الا بقدر تطابقه مع التحليل النسبي (g n alogique) الذي وضعه نيتشه (٣٢) .

٣ – السلطة ودراسة التاريخ

انا بد نا بالتنبيه على استحالة تلخيص ابحاث فوكو في « نظرية » في السلطة او مفاهيم ثابتة . ذلك ان تحديد طبيعة السلطة لا ينفصل عن دراسة تاريخية لعلاقات السلطة واشكالها المحددة في مجتمع معين . فلا سبيل اذن لاحصاء المفاهيم المستخدمة لاجل تعريفها ومن ثم بناء نظرية يبدو للبعض انها ضمنية في نصوص فوكو التاريخية . وفوكو يزيد في حيرة القارئ من جراء استعماله عددا من العبارات التي لا يهتم بتعريفها (٣٣) وسريعا ما ينتقل الى غيرها . والاستعمال هذا يخضع لـ « اقتصاد » نظري دقيق يجب اظهاره في التحليل التاريخي .

اما الفرق بين بناء « نظرية » وتحليل السلطة تاريخيا ، فيتضح من نمط السؤال الذي يوجهه فوكو . فيما يخص تركبات الجنس – وهي تركبات سلطوية – يتفرع السؤال في اربعة اقسام (ارادة المعرفة الجزء الرابع) : ١ – رهان الابحاث ، ٢ – المنهج ، ٣ – المجال ، ٤ – تحديد المراحل . اذن ، لا تعريف لتركب الجنسية ولا تحديد لشكل السلطة ، بل تعيين للمجال الذي يجب ان يبحث فيه التركب . اما المنهج فمجموع التحذيرات التي لا تفني عن دراسة التركب التاريخية .

لا بد اذن من مرافقة التحليل التاريخي لتركبات السلطة ، وذلك من خلال التساؤلات التالية :

(١) الاجهزة

عندما يتناول فوكو مبادئ نظرية السلطة التقليدية ويقابلها بمبادئ اخرى انه ينقل دراسة السلطة من اجهزة الدولة الى مجالات اخرى . فيدخل بموقف نقدي النقاش الذي دار في اواخر الستينات حول مسألة اجهزة الدولة القمعية واجهزتها الايديولوجية (التوسير) . لكن رفضه لحصر مجال السلطة في الاجهزة لم يتم الا بعد اختبار المفاهيم خلال بحث طال ثلاث سنوات

كانت محاضراته (من ١٩٧٠ - الى ١٩٧٧) تسجيلاً لمراحله . اما اهمية الموضوع فتأكد من الناحية المنهجية اولاً : لم تعد دراسة السلطة محصورة في المؤسسات وفي اجهزة القمع ، ومن الناحية النظرية ثانياً : ينجم عن هذا المبدأ ابطال النظرية التي تحدد مستويات او بنى اجتماعية من اقتصاد وسياسة وايدولوجيا لان السلطة في كل مكان ، وتعتبر في آن معا جهاز الانتاج وجهاز التعليم وعلاقات القربى الخ . اما الاقتصاد فلا يلعب الدور الذي حدده له الماركسيون ، اي دور الصلة الاخيرة التي تعيد وحدة الكل في مفهوم التناقض الهيفلي - الماركسي .

(٢) مستويات التحليل

تناول فوكو في كتبه ظواهر متعددة فكرية وغير فكرية من تاريخ المجتمع الغربي . يبدو رغم الانتقال من موضوع الى آخر ان الاهتمامات بقيت هي نفسها توجه ضمناً او علناً اعماله . لكن شيئاً ما تغير في نمط التحليل يعيده البعض الى اكتشاف السلطة في آخر مؤلفاته . اما فوكو فقد وصف مستويات مختلفة من تحليل المعرفة في كتاب « علم آثار المعرفة » ، وعين موقع ابحاثه من انماط التحليل المختلفة داعياً الى توجه جديد لم يكن قد قام به بعد . فهل تندرج مؤلفاته حقاً في التصنيف هذا ؟

عودة الى نص « اركيولوجيا المعرفة » تكشف لنا مشروع الاعمال اللاحقة تحت تسمية مشتركة اذ يقول فوكو : ان اعماله تختلف من حيث المجال والنمط عن اعمال مؤرخي العلوم ، وهي « تاريخ اثري » للمعرفة ثم يسأل نفسه (ص ٢٥١) : هل يجوز ان نتصور تحليلاً اثرياً يختلف عن السابق فيأخذ مثلاً في نمطين من التحليل التاريخي عن الجنس .

الاول في اتجاه اعماله السابقة (الكشف عن الـ (Episteme) (٣٤) يدرس كيف تكونت الصورة المعرفية كالبولوجيا ، او علم نفس الجنس ، ثم كيف تم الانقطاع عن نشوء مقال علمي مع فرويد .

ويدرس الثاني السلوك الجنسي والصور الجنسية (لا لتبيان خضوعها لقانون اجتماعي او لا وعي عام او قيم اجتماعية - لكن للنظر فيما اذا كانت ممارسات مقالية قد توظفت في السلوك وجعلت من الجنس موضوع مقال ، وحقلاً للبيان (في شكل ادبي قضائي) ومجموعة اختيارات الخ (ص ٢٥٢) .

من مقارنة المشروع هذا مع ما انجزه فوكو بعد سبع سنين في كتاب « ارادة المعرفة » الذي يبحث في تركيب الجنس ، يبدو الاختلاف في زيادة اولية السلطة على دراسته لذا يكون السؤال : هل بقي فوكو في مجال التاريخ الاثري الذي حدده ، فاكتمل ببسط المبادئ نفسها الى مجال لم تكن تناله الابحاث السابقة ؟ او ان مسألة السلطة تدخل تعديلات اساسية في دراسة الممارسات المقالية والمعرفة بشكل عام ؟ واخيراً : هل يمكن ارجاع التغيير الذي تم باختلاف علم الاثار عن علم الانساب الذي يعنى بالسلطة ؟ (٣٥)

٣ - تحليل السلطة

سنرى كيف ينتقد فوكو النظرية التقليدية في السلطة ويسلك اتجاهها يفرض عليه ايجاد مصطلح جديد يتصف بعدم الثبات . وكلمة « السلطة » قليلا ما تظهر في نصوصه منفردة (٣٦) وهي دائما في شكل تعبير مركب : علاقة السلطة او القوة، تركيب سلطوي «dispositif» تقانة السلطة (وتقنية) (Technologie) ، تجهيزات السلطة (équipements) ، حالات سلطوية (états de pouvoir) . عامل سلطوي (opérateur de pouvoir) الخ . . والتعابير كلها تندرج تحت استعارتين : الاستعارة العلائقية والاستعارة الالية . فالسلطة اما علاقة واما االية وهي عادة الاثنان معا فلا مجال لتعريف السلطة كشيء بمفرده .

كيف تدرس السلطة اذن ؟ هل من خلال الصراعات وتاريخها ام من خلال التركبات وعلاقات السلطة التي تفرضها ؟ لدينا نموذجان مختلفان من التحليل . في محاضرات فوكو (١٩٧٠ - ١٩٧٣) التي مهدت لبحاث كتاب « المراقبة والعقاب » يتناول البحث المؤسسات القضائية ويتمدها الى ما يسميه فوكو الممارسات القضائية ثم يتوصل الى « اللامرعيات » (illégalismes) مبينا القاعدة التي نشأت عليها الانظمة التأديبية والرقابة . تنطلق الدراسة من تطور الصراع ومراحله . اما كتاب « المراقبة والعقاب » فيرسم خريطة انتشار التركبات السلطوية في المؤسسات وفي الجسم الاجتماعي ، ويتناول اللامرعيات بشكل مقتضب في مكانين فقط (الجزء الثاني ، الفصل ١ - والجزء الرابع الفصل ٢) ويدرس علاقات السلطة من خلال ما تنتجه التركبات من آثار سلطوية .

قد لا يكون هناك تناقض في النظرتين فما هو حجم كل منهما في التحليل التاريخي ؟

٤ - المعرفة - السلطة

لا ايدولوجيا مطلقا . . . لا ايدولوجيا من حيث تقاس بالعلم ولا ايدولوجيا تضليلية : الطبقات المسيطرة تقول بوضوح خطتها ، هدفها ، تكتيكها ، لكن من ضمن ممارسة ، وفي المواقع التي تريد .

مكان الايدولوجيا اذن : المعرفة . بمعنى لا ينحصر بالعلم كما عرفه الغرب .

لكن بين « علم آثار المعرفة » و « المراقبة والعقاب » نظرة جديدة الى المعرفة تجعل منها معرفة - سلطة . وقد درس فوكو كل مراحلها « الغريبة » في محاضراته : - المعرفة السلطة القياسية عند اليونان المرتبطة بظهور جهاز عدالة يدعي الحياد في صراع الطبقات في القرن الخامس قبل المسيح (٣٧) .

المعرفة - السلطة الاعترافية في القرون الوسطى (aveu)

المعرفة - السلطة الاستقصائية في بداية العصر الحديث .

المعرفة - السلطة التقريرية ابتداء من القرن الثامن عشر .

كل معرفة - سلطة لا تلغي الشكل الذي سبق . المعرفة الاعترافية مثلا اصبحت ثانوية في الغرب ابتداء من النهضة ، لكنها بقيت في بعض المجالات (انظر : « ارادة المعرفة ») .
سوف تظهر طبيعة العلاقة بين السلطة والمعرفة من خلال بحث فوكو التاريخي ، وعلى اساس الانثار المعرفية التي تحملها التركبات السلطوية نفسها .

٥ - الاقتصاد والسلطة

يهمنا بشكل خاص التوقف عند هذه المسألة مع انها تندرج في النقطة الاولى ، ذلك ان العامل الاقتصادي كان محور التحليل التاريخي الماركسي . فهل تتغير النظرة الى الاقتصاد او اتنا سوف نزيد على نظرية الاستغلال الاقتصادي نظرية في السلطة / وما هي علاقة السلطة بجهاز الانتاج ؟ هل تبقى فكرة السببية الاقتصادية ؟

ملاحظة

لقد اعتمدنا على المحاضرات التي القاها فوكو خلال السنوات الثلاث الاولى لتعيينه في منصب استاذ في الـ (Collège de France) من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ ، ذلك انها تحتوي على تحليل تاريخي يبدأ بالقرن السابع عشر ، ولم يحتفظ الا بالقسم الاخير منه في كتاب « المراقبة والعقاب » ، واهمية المحاضرات تعود ايضا الى كونها تجيب بشكل مباشر على عدد من النظريات .

٤ - ماذا يعني بالسلطة

لا اعني بالسلطة « السلطة » كمجموع مؤسسات واجهزة تقوم باخضاع المواطنين في دولة معينة ، ولا اعني بالسلطة كذلك نمطا من القهر يأخذ شكل القاعدة عوض ان يعمل بالعنف . واخيرا لا اعني نظام سيطرة عام تمارسه فئة على فئة اخرى فتخترق نتائجه الجسم الاجتماعي بكامله عبر انحرافات متتالية (٣٨) .

الاخضاع ، القمع ، سيطرة فئة على فئة : تلك هي المفاهيم الاساسية التي تتمحور حولها نظرية السلطة في الغرب . وذلك يعود في رأي فوكو الى الطابع الحقوقي - المقالي (Jiridico-discursif) لنظرية السلطة التي تظهر في شكل النواهي ، وتعبر عن نفسها في لغة القانون . وسبب ذلك العلاقة التاريخية التي ربطت تطور السلطة بالنظريات القضائية منذ القرون الوسطى (٣٩) .

اما مبادئ النظرية التقليدية فيمكن تلخيصها بالشكل التالي (٤٠) :

١ - مبدأ الامتلاك

السلطة هي ما تمتلكه طبقة مهيمنة ، فاذا احتكرتها طبقة جردت الطبقة (او الطبقات الاخرى) منها .

يجب فوكو ان السلطة ليست مجال امتلاك ، لا تنتزع ، لا تقاسم ، لا يحتفظ بها ولا تفلت من يد احد .

١ - السلطة تمارس

وذلك في كل حيز من الحقل الاجتماعي وفي كل سماكته . اي انها تمارس في نقاط عديدة تلعب دور نقاط ارتكاز لها او انتقال او توزيع وانتشار ، والنقاط هذه قد تكون : العائلة ، العلاقات الجنسية ، السكن ، علاقات الجيرة الخ . وايضا ذهبنا في المجتمع نلتقي السلطة لكن لا كشيء قابل للامتلاك ، بل كشيء عابر يقام بممارسته ، ويتكون من تفاوتات متحركة .

ب - لذا فالسلطة اما ان تمارس او الا تمارس اي انها دائما شكل من الصراع الانبي المعرض لتقلبات مستمرة ، فهي علاقة وليست علاقة امتلاك .

٢ - مبدأ المركزة

يضع المبدأ الثاني السلطة في اجهزة الدولة ومؤسساتها والسلطات الخاصة تكون حسب هذا المبدأ جزءا من جهاز الدولة . اما دراسة السلطة ، فلا تختلف في هذه الحالة عن دراسة المؤسسات السياسية .

يرى فوكو عكس ذلك ، اي ان السلطة لا تنحصر في المؤسسات من جهة (ليست المؤسسات ولا نتيجة عملها) ، وانه لا يكفي القول ان اجهزة الدولة هي رهان الصراع من داخل المؤسسات او من خارجها . نظام السلطة اعمق واوسع من ان يحصر في اجهزة الدولة . لا بل ان الدولة نفسها هي نتيجة عامة للصراعات الموضعية التي تشكل المادة التي منها تتكون المؤسسات والاجهزة .

يجب الا تؤخذ هذه الفكرة بمعنى ان لا وجود لمركز قوة في شكل اجهزة الدولة او انه تم قلب العلة الى نتيجة وبالعكس . يقال مثلا : ان العائلة هي اسقاط لبنية الدولة على احدى خلايا المجتمع . او ان الدولة تنقل نظام العائلة في حيز اوسع (وهي نظرة التحليل النفسي) . سوف نرى ان تقانة السلطة كما يسميها فوكو تخترق المؤسسات كلها ، تعمل بها وتنتقل فيها ، فتتعم وتحدث تغييرات فيها . اما الدولة فتتكيء على هذه التقانة دون ان يعني ذلك انها اوجدتها . يلتقي فوكو اذن مع اتجاه الحركات التي قامت على نقد الاحزاب الاشتراكية والشيوعية . فهي تؤكد ايضا ان لا تغيير في اطار الدولة ، لان السلطة لا تنحصر في اجهزتها .

٣ - مبدأ التبعية

يتلخص في نظرية البنى الاجتماعية الماركسية او البنيتين التحتية والفوقية . يعتبر جهاز السلطة خارجيا بالنسبة للاقتصاد ، ويلعب دور اعادة الانتاج . فيخضع له وهو تابع له تحليليا ، اي ان نمط الانتاج يلعب دور العلة الكبيرة ، فيحدد « في آخر المطاف » طبيعة البنيتين السياسية والايدولوجية من جراء حاجته لاعادة الانتاج . اما الاخذ بعين الاعتبار استقلالية

المستويات (مبدأ « الاستقلالية النسبية » الذي طوره التوسير ، فلا يغير في النظرة الى وحدة العلة ووحدة الكل) .

اما فوكو فيؤكد على تلازم علاقات السلطة مع المؤسسات والعلاقات الاخرى (٤١) ، فهي ليست خارجية بالنسبة لها ، بل جزءا من عملها واساسا لها . بالمقابل تتطور علاقات السلطة نتيجة للتفاوت والتقسيم والاختلال الحاصل في المؤسسات والعلاقات . اما بالنسبة للاقتصاد فعكس المقولة الماركسية صحيح ، اي ان السلطة عنصر مؤسس في جهاز الانتاج ، وليس الضامن لاعادة الانتاج .

٤ - مبدأ نمط العمل :

ان تعمل السلطة ، اما بالقمع واما بالتضليل (بالايديولوجيا) ويعتقد البعض ان قسما من الاجهزة يعمل بأسلوب القوة المباشرة فقط (البوليس ، الجيش ، والمؤسسات القضائية) ، وان القسم الآخر (التعليم ، الاحزاب ، الخ) يؤمن غطاء ايديولوجيا للاستغلال الاقتصادي . لذا تقاس الايديولوجيا بالعلم دائما : اذا كان هدف السلطة التضليل ، ينتج عن ذلك ان العلم - اذا وجد - يدخل في تناقض اساسي مع السلطة ، وهو دائما وفي طبيعته من جهة الطبقة المستغلة (بفتح الفين) .

سوف نرى في امثلة كيف ان السلطة تعمل بأساليب غير القمع وغير الايديولوجيا في كثير من الاحيان . ومن ناحية اخرى لا تنتج السلطة ايديولوجيا بل معرفة ايجابية توظفها في عملها . وتقيم على اساسها استراتيجيات وحسابات للتحرك الموضعي . اما عمليات التضليل فتبقى ثانوية بالنسبة للانتاج المعرفي الكبير الذي لولاه لفقدت علاقات السلطة ارضية العمل .

٥ - مبدأ الشرعية (٤٢)

يرتبط المبدأ سلطة ائدولة بشرعية تتلبس بها ، فتكرس سيطرة فريق على فريق آخر . وتبدو الشرعية ، وكأنها نتيجة صراع انتهى لصالح طرف ومهد لسلم اجتماعي ثابت في ظل القانون . اما فوكو فكما انه يرفض الاقتصار على القانون والجهاز القضائي - السياسي في بحثه عن السلطة ، فهو لا يرى ايضا ان التناقض بين عمل قانوني وعمل غير قانوني هو نقطة ارتكاز السلطة . فالقانون ليس النتيجة لترتيب مختلف « للاشريعات » الفوقية و « الاشريعات » التحتية ، او بالاحرى للاشريعات كلها . لانه من الممكن ان يجتمع النمطان من الاشريعات في تحرك واحد . اما جهاز الدولة فلا يقوم الا باعادة توزيع الاشريعات ، ويوضعها في شكل القانون وبإدارتها (٤٣) .

ينجم عن هذا الموقف عدد من النتائج :

١ - التخلي عن فكرة القانون كصورة نموذجية للسلطة (٤٤) . لان القانون يحرم او يبيع ، كان يتم وصف السلطة على اساس علاقتها بالحرية او بالحريات .

فالسطة تمنع او تقمع او تتسامح الخ ، ويقاس الفرق بين مجتمع وآخر وبين سلطة وأخرى بحجم الحريات الممنوحة . اما فوكو فبتأكيده على عمل السلطة عبر الاشرعيات يبعد التناقض (مباح / محرم) .

لعب السجن مثلاً دوراً أساسياً في إنتاج لا شرعيات معينة قام جهاز البوليس بتوظيفها في عملية مراقبة « الطبقات الخطرة » (٤٥) . عوض أن يقوم السجن بإصلاح المجرمين كما كانت تدعو إليه النظرية الجزائية كانت النتيجة الفعلية عكس ذلك . فكون فئة من الجانحين لا تخرج من السجن إلا لتعود إليه ، وتبقى دائماً تحت سيطرة البوليس فتتعامل معه . وقد تشكل فرق جاهزة لاستخدام سياسي ضد الطبقات الشعبية التي خرجت منها .

ب - ابطال فكرة التناقض . لان السلطة ليست في يد طبقة واحدة دون الأخرى ، ولأن ممارسة السلطة ليست بفرض قانون من قبل طبقة على طبقة ، فتبيح كل الأفعال من جهة ، وتحرم كل الأفعال من جهة أخرى .

السلطة هي علاقات القوى المتعددة التي تحتل الحيز الاجتماعي بكامله والتي تؤلف محاور صراع ومقاومة لا محدودة . يشكل كل محور مرتكزاً لعلاقة سلطوية تتضمن مقاومة موضعية ذات طابع خاص (عنف ، منظمة ، عفوية ، جذرية ، مساومة ، الخ) . (٤٦) من جهة ثانية ، لا يمكن القول أن هناك فئة معينة خارج السلطة، لأن لا داخل ولا خارج في وضع علائقي . ولا حسم نهائياً بل حالة حرب عامة وصراعات موضعية ، مع انتصارات وتقلبات ليست نهائية .

يجد فوكو الأفراد الأصح لتصور السلطة ولتجنب السقوط في نظرية حقوقية - مثالية، في المصطلح العسكري ، والمصطلح المكاني (يأخذ المصطلح العسكري بالاستعارات المكانية بشكل أساسي) . ولا ينحصر استخدام المصطلح المكاني بفوكو إذ سبق أن أخذت به المدرسة التاريخية الفرنسية . لكن الجديد هنا يأتي من نقله إلى مجال المعرفة ودراساتها من خلال الصور المكانية .

لهذا الاستخدام نتائج فلسفية مهمة نكتفي بالإشارة إلى أحدها : تفرض الاستعارات الزمنية البقاء في فلسفة الوعي وتفسير تحولات المعرفة وكأنها مراحل وعي فردي أو مشترك . أما المصطلح المكاني فيضع المعرفة في مجال علاقات السلطة ، ويقود لأول مرة إلى فهم للمعرفة غير خاضع للفلسفة ولا لتاريخ الوعي (٤٧) .

٥ - كيف تطور النظام الجزائي في الغرب ؟

بين هذا السؤال وكتاب « المراقبة والعقاب » الذي يعنى بنشأة السجن كما يقول العنوان ، يبدو أن هناك علاقة جانبية فقط . لكن السؤال هذا كان بداية بحث فوكو الذي قاده إلى مجالات لا علاقة لها بالجهاز القضائي مع أنها في أساس تكون السجن بالشكل الذي أخذه في القرن التاسع عشر .

ينسب المفكرون والمؤرخون تطور النظام الجزائي الحديث إلى نقد حركة الإصلاحيين « في

القرن الثامن عشر ، والى تطور النظام السياسي بشكل عام . فيتحدد التغير في المؤسسات وفي الإيديولوجيات او النظريات الناتجة عنها . اما فوكو فهو يوسع بحثه منذ البداية ليتناول (الممارسات القضائية) (٤٨) . وينتقل بعدها الى الحيز الذي نشأ فيه البوليس ، فيطال تدريجيا عددا من المؤسسات والممارسات السياسية والاقتصادية ، ناقدا النظريات التقليدية حول المؤسسات والاجهزة . ويبدو ان القفزة الحاسمة في تحليله لا تبدأ الا بعد تطوير فكرة «اللاشرعيات» التي تضع حدا لنظرية التناقض الثنائية .

ما هي الاسئلة التي يضعها فوكو للمؤسسات الجزائية ؟

تعمل المؤسسات وكأنها تسمى لمعالجة الجنحة والجنابة وتحديدتهما في نظرية او قانون . وقد يختلف التطبيق عن النظرية او يختلف القانون عن فلسفة الاخلاق في مرحلة معينة، فتقاس عدالة المؤسسات او فعاليتها في الفوارق التي تنشأ بين قانون قديم واخلاق جديدة او قانون عادل وتطبيق غير شرعي ، الخ ، اما الاصلاح فيكون في المطالبة باعادة ترتيب المطابقة بين الاخلاق والقانون والممارسة فتبدو الجنحة والجريمة كأنهما موضوعان يجب تحديدتهما من الخارج وتصحيح اصابتهما من قبل القانون والممارسة . لكن لم يحاول فوكو بحث مضمون المفاهيم الجزائية في النظرية الاخلاقية او في علم الاجتماع او علم النفس لظهور فشل المؤسسات الجزائية .

فرضيته الاولى : ان يتم البحث عن الاشكال او المفاهيم الجزائية في اجهزة القمع . فاذا اخذنا مثلا الفرق بين الجريمة السياسية والجنحة الذي ظهر في النظرية في بداية العصر الحديث، لا يكون البحث في كيفية مجابتهما من قبل جهاز القمع لان الجهاز هذا لم يتأسس للجواب عليهما، بل هو الذي اوجد هذين المفهومين .

تركيزنا على هذه الاسئلة يهدف الى اظهار المنهج المتبع :

(١) لا يسأل فوكو عن « اصل » المفهوم في النظريات او في التعريفات المتتالية التي نظمها النظريات الجزائية . انه ينقل حقل الدراسة من المؤسسات والنظريات الجزائية الى جهاز القمع اي الى جهاز يعمل بالقوة والسلاح .

(٢) عندما يؤكد ان المفهوم ليس اوليا بالنسبة للجهاز ، فهو يتبع منهج نيتشه (٤٩) عندما يبحث عن انبثاق (٥٠) مفهوم اخلاقي في علاقات القوة . فاذا قال : ان جهاز القمع اوجد الفرق بين جريمة سياسية وجنحة ، ذلك يعني ان ثمة - شيئا قد تغير في حقل الصراع بين جهاز الدولة واشكال مختلفة من العصيان والثورة ، اوجب انشاء تكتيكات جديدة ومفاهيم جديدة .

والنتيجة الاساسية من الناحية المنهجية هي في البحث في تاريخ الصراعات والثورات لتعيين « انبثاق » انماط من الرد التي قد تؤسس في اجهزة ونظريات .

هذا ما فعله فوكو بالنسبة للمرحلة التي شهدت انشاء عدد من الاجهزة الجديدة ومن بينها

البوليس . وهو يعود الى بداية القرن السابع عشر والى الثورات الفلاحية التي قامت حينذاك ، لتحديد مرحلة الانتقال من اجهزة قمع سابقة الى اجهزة جديدة .

لا مجال هنا لاعادة التحليل بكامله ، ونكتفي بالاشارة الى خطوطه الكبرى والى اتجاهه العام . يتناول فوكو بالتفصيل ثورة النورماندي سنة ١٦٣٩ (٥١) وعملية القمع التي قام بها المستشار سيفي (Séguier) ممثلا الملك على رأس الجيش . يبدو الوضع بالشكل التالي : قامت الثورة على اساس تحالف واسع ضم برجوازية المدن وخاصة روان (Rouen) وفلاحي النورماندي . لم تعد وسائل القمع المحلية قادرة على ضبط الاوضاع فاضطرت السلطة المركزية للجوء الى الجيش كما كانت تفعله في ظروف مماثلة . وهذا في خط الممارسات السابقة ، لكن ما يراه فوكو جديدا هو في طريقة المعالجة الدقيقة . فهي تخرج مؤقتا عن الممارسات السابقة التي تعتمد الى اعادة التحالف بين سلطة الملك والبرجوازية والبرلمان المحليين . ويبدو لفوكو ان الاستراتيجية العسكرية المتبعة رسمت اهدافا ووسائل ووظائف جديدة خرجت عن الاساليب القمعية السابقة . لكن لم يكن هناك جهاز يستطيع القيام بالمهام الجديدة : كسر التحالفات الواسعة ، تجريد الشعب من السلاح ، قمع العصيان والشغب .

سوف تسد الفراغ ثلاث مؤسسات مركزية تابعة مباشرة للدولة هي البوليس - وكلاء العدالة - الاحتجاز او النفي . لم تكن هذه الحلول في امتداد الاستراتيجية العسكرية المحلية التي برزت في النورماندي وفي مناطق اخرى في النصف الاول من القرن السابع عشر . لكن ما توضحه دراسة صراع محلي هو ان جهاز القمع هو اداة في علاقات القوة ، فاذا فشل اداء المهمة المفروضة عليه يلجأ الطرف الاقوى الى ايجاد او خلق وسائل اخرى قد لا تصل الى مستوى المؤسسة الثابتة ففي النورماندي كان هدف الدولة ضرب التحالف القائم وممارسة القمع مكان الميليشيات المحلية التي ابت ان تتحرك . لكن الصراعات المحلية كلما رسمت تدريجيا استراتيجية عامة تجسدت في اجهزة دولة ساهمت في حسم التوازن لصالح سلطة الملك ، وعلى حساب اجهزة القمع الاقطاعية .

ففي القرن السابع عشر كان هناك جهاز دولة مركزي يعمل على جمع الضرائب ويستند على اجهزة قمعية محلية . لكن ابتداء من الثورات الفلاحية ، ومن اساليب قمعها بدأت سلطة الملك تضاعف اجهزة القمع المحلية بجهاز تابع لها مباشرة ولا يخضع للقضاء . والجهزة المركزية الثلاثة سوف تجيب على مهام مختلفة .

أ - وكلاء العدالة وظيفتهم مزدوجة ، مراقبة وجمع الحركات الشعبية ، ومراقبة اساليب القمع التي يمارسها اصحاب الامتيازات القضائية وذلك بحضورهم المجالس والمحاكم الاقطاعية المحلية .

ب - البوليس جهاز عسكري لا يقوم بأعمال الحرب ضد العدو الخارجي وذلك يعني وجودا دائما في صفوف الشعب . فترداد امكانيات التدخل السريع والوقائي بينما كان الجيش في السابق لا يتدخل الا بعد تدهور خطير في الوضع . من جهة اخرى لا يتطلب تواجد البوليس بين الشعب

عددا كبيرا من العناصر لان اعمال المراقبة والوقاية تضمن فعالية للحركة السريعة بالنسبة للعدد الكبير . واخيرا لا يشكل البوليس عبئا على الشعب كما كان الجيش الذي ينزل عند الاهالي وينهب ويأكل الخ ...

ج - الاحتجاز او النفي : يتم عن طريق فصل عناصر من الشعب . اما القمع بالجيش فكان يعني فرض عناصر جديدة على الشعب ، والتسبب بأزمات اقتصادية كبيرة . لكن الاحتجاز يختلف عن السجن الذي لم يكن جزءا من الجهاز القضائي بعد .

تبدو طريقة فوكو مركزة على دراسة الصراعات وعلاقات القوى . اما المؤسسات واجهزة الدولة فليست هدفا للصراع . وانما تنشأ وسط الصراع في امتداد خط من الخطوط الاستراتيجية . دون ان يعني ذلك ان انشاء مؤسسة يجمد الصراع ، فالجهاز مهما كان فعالا يبقى اداة في علاقة القوة قد توظفه قوة لصالحها ، ثم يفقد ايجابيته على اثر تقلبات في الصراع . خريطة الاستراتيجية هي اذن خريطة متحركة بسبب التغيرات التي تدخل في الردود والاهداف (٥٢) .

اظهر فوكو ان اي رد يحاول دائما مجابهة وضع ما بكل تفاصيله واشكاله ، فيعالج مسألة التحالفات ، والتكتيكات وتمط المقاومة ... قد يكون الجواب غير متناسب او انه لا يتوصل الى انشاء جهاز يدعم طرفا في التوازن (٥٣) . وقد يأتي الحل من اجهزة قامت قوة معينة بتوظيفها وتعميمها :

- لم يكن جواب المستشار سيفي الا جوابا مؤقتا وغير قادر على الحسم لصالح السلطة المركزية لانه كان يفترض بقاء السلاح في يد الميليشيات المحلية . اما الاجهزة المركزية الثلاثة فلم تكن امتدادا لحل المستشار ، والتكتيك المحلي لم يكن هو بدوره اسقاطا لاستراتيجية عامة في ظرف محلي .

- كما ان الجواب الذي ارتوي امام صعود اللامشروعات في اواخر القرن الثامن عشر تجسد في نظرية « القصاص الممم » الذي يقول بضرورة انزال عقاب مماثل مادي او رمزي لطبيعة الجرم . لكن الحل التاريخي كان ان يسيطر شكل - السجن في اقل من ثلاثين سنة ، وفرض نمطا واحدا من القصاص ، لماذا ؟ ذلك يعود لاسباب تاريخية عديدة تحدد لمؤسسة معينة موقعا متغيرا في علاقات القوة . وسوف نرى ان الجواب الفعلي كان في تعميم تركبات السلطة وليس الاجهزة والمؤسسات نفسها .

يصل فوكو الى نتيجة اساسية بعد تحليله النسبي (généalogique) لا يواجه جهاز القمع الجنحة او الجريمة ، بل يواجه الانتفاضة الشعبية ودراسة اصل الاجهزة والمفاهيم الجزائية يقود الى الكشف عن مهام قمع الشعب والتحركات الشعبية في اقامة اية مؤسسة قمعية او قضائية . اما الجنحة فهي ظاهرة ثانوية وسطحية .

تقول النظرية التقليدية ان النظام الجزائي مؤلف من مجموع قوانين جزائية تعمل على تبارك الجنحة وكبحها . والشغب احدى الجنب التي يجب معالجتها بطرق خاصة مختلفة عن

الآخري من هنا لزم انشاء البوليس واجهزة القمع الآخري . اما فوكو فيصل الى نتيجة مختلفة كان انشاء اجهزة القمع الجواب على العصيان والثورة الشعبية . والنظام الجزائي الذي يعرف الجنحة هو نتيجة سطحية للصراع .

هناك ناحية آخري من التحليل قد تركناها جانبا وتعلق باعادة النظر في المؤسسات، والاجهزة ذلك في اتجاهين :

— بوسع الاتجاه الاول دائرة التبادلات بين المؤسسة والمجتمع بحيث لا تنحصر وظيفته على ما تعلمه ، ويكون لها « مداخل » متعددة تربطها بالمجتمع من نواح مختلفة . فيكون لجهاز قضائي يعمل على كبح الجرم دور اساسي في حركة انتقال الثروة . ويختلط الدور الاقتصادي بالدور السياسي في المؤسسة الواحدة .

— من جهة ثانية تنقلص اهمية البنية المؤسسة عندما يكشف التحليل عن مجال واسع مؤلف من شبه مؤسسات او ممارسات قبل مؤسسية الخ . تلعب دورا مشابها للمؤسسات في حركة الاستراتيجيات السلطوية (٥٤) . ويبدو ان تحليل تلك الظواهر كان المدخل الى فكرة وجود اشكال منتظمة تعمل في المؤسسات وخارجها ، وتكون آلات سلطوية .

الاشريعات

بينما تركز البحث في المحاضرات على الممارسات والصراعات ثم الاشريعات (٥٥) ، تحتل هذه الآخيرة مكانا ثانويا في كتاب « المراقبة والعقاب » حيث يتناولها عبر تركبات السلطة ليشير الى التغيرات التي حدثت فيها . فيتبين ان الاشريعات ليست المجال الاساسي للبحث عن السلطة . وسوف نعود الى هذه النقطة .

الاشريعات الفلاحية : كيف تم التغيير في نظام الاشريعات في اواخر القرن الثامن عشر ؟ يجب تحديد سلسلة من العمليات البطيئة التي احدثت تعديلات في شكل الملكية وفي وضع الريف بشكل عام : الضغط السكاني ، ازدياد مدخول الارض ابتداء من ١٧٢٥ - ١٧٣٠ مما دفع البرجوازية الى شراء الاراضي بكثرة والى ادخال نظام العقد الى الريف ، حيث سيطر سيطرة شبه تامة على الملكية الزراعية في اواخر القرن (٥٦) . كان نتيجة هذه التغيرات تعديلات فسي طبيعة الاشريعات : اهدافها ، توجهها الخ ... كانت الاشريعات الفلاحية موجهة بشكل اساسي ضد الحقوق والرسوم التي وضعها النظام الاقطاعي حق المرور بالماشية في اراض معينة ، رسوم على البضائع بين مقاطعة ومقاطعة ، الخ ... وكانت تأخذ طابع التهريب . فلا تتناقض مع الاشريعات البرجوازية لان هذه الآخيرة كانت ترى في الرسوم والحقوق الاقطاعية عوائق في وجه انتقال البضائع وفي وجه نظام العقد البسيط .

لكن عندما سيطرت الملكية البرجوازية على الريف ، دخلت في تناقض مع الاشريعات الفلاحية ولا نقول مع المصالح الفلاحية فقط ذلك ان الاعراف التي كرسست عددا من الاشريعات وخلقت جيوبا خارج القانون في الريف ، جعلت من الاشريعات سبيل عيش الفلاحين في اوقات

الضيق . فمع شراء الاراضي الاقطاعية اضطر البرجوازيون لفتح النار على كل الحقوق والاعراف التي اربطت منذ زمن بعيد بالاراضي . فقامت اللامرعات القديمة بالثورة « اي ان اللامرعات ليست شكل التحرك الثوري بل هي رهان النضال الثوري ، قوة وشكلا . ورهان الصراع كان ان تبقى اللامرعات او الا تبقى » (٥٧) .

لكن من جهة ثانية نتج عن التعديلات في الملكية ظهور نمط جديد من اللامرعات الموجه ضد الاملاك وليس ضد الحقوق (٥٨) . هذا ما يلاحظه المؤرخون في تصاعد اعمال السرقة في الريف . اما في المدن فالنمط الاخير من اللامرعات يشكل خطرا اكبر لان الملكية مكونة من البضائع والمعدات .

اللامرعات في المدن : تكون النظام الجزائي في علاقة بتخوفين اساسيين مرتبطين باللامرعات الجديدة .

— خوف من التماس المستمر بين جسم العامل وجسم الثروة : لا شرعيات السلب والتخريب .

— خوف من اللااخلاقية التي تقود الى رفض القيام بالعمل : لا شرعيات التبذير .

ويدرس فوكو مطولا شكلي اللامرعات ليصل تدريجيا الى اظهار تصاعد التركبات التاديبية وتعميقها ، جوابا على هذه اللامرعات . وقد ابتعدنا في آخر الطريق عن النظام الجزائي لان الجواب الذي اوجده المجتمع الصناعي لم يكن مركزا في مؤسسات الدولة ، بل منتشرا في الحقل الاجتماعي .

لا شرعيات السلب والتخريب : مع تراكم الثروة واتصال العامل الدائم بها يصبح الخطر كبيرا بعد ان ساهمت البرجوازية في حل الهيئات الحرفية القديمة لحاجتها ليد عاملة حرة . يأتي الخوف اذن من العمال وليس من الفئات الفقيرة التي تبقى خارج الانتاج . الطبقة الخطرة في اوائل القرن التاسع عشر هي الطبقة العاملة . ولن يأتي الفصل بين الطبقات الخطرة والطبقات الشفيلة الا بعد ١٨٤٠ وكحصيلة لعمل الجهاز القضائي نفسه .

لا شرعيات التبذير : تظهر عندما يرفض العامل وضع قوة عمله في جهاز الانتاج . وقد يتخذ اشكالا عديدة :

— رفض التقدم للعمل اي وضع قوة عمله في سوق العمل .

— رفض ابقاء الجسم والقوة في خدمة جهاز الانتاج خلال وقت محدد : وهذا يشير الى الترحل العمالي وعدم الثبات والمخالفات الخ . . .

— عدم الاحتفاظ بالقوة : الاسراف بالجسم والصحة (السكر والحياة المضطربة)

— عدم استخدام الجسم لاعادة انتاج قوة العمل في شكل العائلة والاولاد .

والشكل الثاني من اللامرعات اساسي لفهم الصورة التي تم بها توظيف تقانة السلطة التاديبية في جهاز الانتاج ، للجواب على لا شرعيات جديدة . اما الجواب الشامل فهو في

اتجاهين : ادخال الاخلاق في الجزاء ، وادخال الجزاء في الحياة اليومية .

والان كيف يمكن قياس اللامشروعات بالنسبة لنظام السلطة ، في كتاب « المراقبة والعقاب » يتناول فوكو اللامشروعات في مرحلتين انتقالتين من تاريخ انظمة السلطة . وفي الحالتين تلعب اللامشروعات دور الهدف في علاقات القوة . وهي تتحدد بالنسبة للنظام الجزائي الذي يعمل على ادارة اللامشروعات وليس على الفائتها (٥٩) . يكون اذن الحديث عنها من ضمن تاريخ تركيبات السلطة التي تتكون وتتطور وتتعلم من علاقة مستمرة باللامشروعات ، دون ان يعني ذلك ان احد الطرفين علة للاخر . ولا ان اللامشروعات تشبه الثورات او المقاومات الصغيرة بما انها لا تنفصل احيانا عن الاجهزة وعن المؤسسات التي تخلقها (٦٠) .

يبقى علينا اذن ان ننظر الى عمل السلطة وتركيبات السلطة .

لا تكفي اذن دراسة تاريخ الصراعات وعلاقتها بالمؤسسات للوصول الى معرفة ما هي السلطة وكيف تعمل . كان التحليل حتى الان يؤكد على العلاقات المتحركة من تكتيكات محلية واستراتيجيات عامة ، تجسد في مؤسسات واجهزة الدولة يبقى الان ان نبحث في الناحية التقنية . فكما ان فن الحرب يفترض علاقة ما بين اكتشاف المدفع او الرشاش والتكتيك المتبع في معركة علاقات السلطة ترتكز على فنون ، او تبتكر تقانات تحتاج لها .

يتناول فوكو في الجزء الثالث من كتاب « المراقبة والعقاب » ما يسميه التركيبات *dispositifs* التأديبية وهي تركيبات السلطة الجديدة التي اخترعها الغرب خلال القرن الثامن عشر ، والتي سيطرت تدريجيا على المجتمع حتى انه يمكن القول انه اصبح مجتمعا تأديبيا .

بينما اجزاء الكتاب كلها تبحث في النظام الجزائي ، يختلف الجزء الثالث عنها ، ويبحث في اولى المؤسسات العادية من جيش وتعليم ومصانع وتطبيب ويؤكد فوكو انه من الممكن توسيع مجال البحث بضم المؤسسات التي تتولى تربية الاطفال ، المستعمرات خارج اوروبا الخ... ذلك ان السلطة في كل مكان لا تنحصر في عمل اجهزة القمع وفي الجهاز القضائي فقط لكن يجب الا نعتقد ان هناك تقاسما في مجالات القمع : قمع من خارج المؤسسات ينزل العقاب على فئات من الشعب وقمع داخل المؤسسات يرتدي طابعا خاصا . فاللقاء بين انظمة العقاب والتركيبات التأديبية استراتيجي كما سنرى .

كان فوكو قد قدم للحديث في الانظمة التأديبية بحث في ازمة اللامشروعات من جهة ، وفي النقاش الذي تم في القرن الثامن عشر بين « الاصلاحيين من اجل تصحيح عمل الجهاز الجزائي وزيادة فعاليته . لكن التركيبات التأديبية لم تكن جوابا مباشرا على مشاكل جزائية لان المشاكل الجزائية نفسها كانت اثرا ثانويا للتغيرات التي حصلت في اللامشروعات . لا بل ان التركيبات هذه ليست جوابا على اي شيء ، وفوكو يتحدث عنها وكأنها « اختراع » لم يقم به احد بشكل خاص ، لا مؤسسات ولا صراعات ، ولا سلطة من فوق . فهو نتيجة عامة ، ونقطة التقاء عدد كبير من الخطوط ذات الاصل المختلف (٦١) .

كيف يتم تعريف الجهاز التأديبي ، في الفصل الاول من الجزء الثاني تحليل لاولية

الانظمة التأديبية اما في الفصل الثاني . فوصف للآثار السلطوية والمعرفية الناتجة عن الترتيب التأديبي .

يتكون النظام التأديبي من :

ـ فن توزيع الافراد في حيز معين .

ـ مراقبة العمل واخضاع حركات الجسد لتقاسيم الوقت .

ـ تنظيم الوقت والاعمال بحيث ينتج عنها تراكم أو ازدياد أو تقدم .

ـ توزيع القوى بحيث تؤدي النتيجة الأكبر (٦٢) .

هذه الفنون أو الوسائل كلها تجعل من الجسد والقوة هدف السلطة وتدخلها في علاقة بعناصر متعددة : الحيز ، الوقت ، الأشياء ، (ادوات وانتاج) ، القوى الأخرى . فيبدو وكأن هناك فنا ذا طابع آلي يدخل المؤسسات ويتعمم ويعيد تنظيم عناصرها الداخلية دون أن يكون مصدره مؤسسة معينة ، دون أن تحدد كيفية توزيعه التاريخي . من جهة أخرى يبدو هذا الفن أو هذه التقنية السلطوية أكثر مادية من المؤسسات لو جاز التعبير فهي تتكئ على عناصر مادية، وستكون لها نتائج مادية مباشرة في المؤسسات (هندستها ، تنظيمها الداخلي) .

لا عجب إذن في استخدام فوكو المصطلح الآلي والتقني للإشارة إلى السلطة ، وهذا لا يستبعد المصطلح العسكري الذي كان أساس تحليل علاقات السلطة . فالحديث عن آلة السلطة أو تقنية السلطة يعني الحيز الذي تتحرك فيه القوى والذي لا وجود له إلا لأنه نقطة ارتكاز لعلاقات القوى ، ويمكن القول أن التقليل من دراسة الصراعات في عرض فوكو لانظمة السلطة ذو سببين :

ـ اسقاط فكرة العلة : الصراعات أو الاشرعيات كمحرك ينتج اجهزة ومؤسسات .

ـ رفض مشكلية الأولية : من هو أولي علاقات السلطة أو تركيبات السلطة . للتركيبات

آثار سلطوية ولا تكون التركيبات لحاجة علاقات السلطة لوسائل جديدة (٦٣) .

والآن كيف تكون التركيبات آلات سلطوية ؟

ـ اخضاع الجسد ـ كان الجسد دائما هدفا لعلاقات السلطة ، لكن الجديد في العلاقة التي نشأت هو أن التقنية التي اخترعها الغرب في القرن الثامن عشر ، جعلت من خضوع الجسد لأولية تأديبية مصدرا لفائض سلطة . مع الانظمة التأديبية « ولد فن يعنى بجسد الانسان وهو لا يهدف إلى زيادة قدراته ، ولا إلى تثقيل خضوعه ، بل إلى خلق علاقة تجعل من عملية زيادة الطاعة عملية تؤدي فائدة وبالعكس كانت السلطة قبل ذلك تسيطر على الجسد بشكل اجمالي :

ا ـ تضبط عمله ونتاجه من الخارج ، فلا تنظر في وسائل الانتاج وفي اساليب العمل .

ب ـ تخضعه لعلاقات القوة بحيث يشير صراحة إلى التراتب الاجتماعي وتوزيع

القوة (٦٤) .

ج ـ تعارض الرقابة بشكل غير منتظم . اما الآن فقد أصبحت السلطة تقوم بعمل تشريحي بمعنى أنها تقسم الجسد ، وتخضع كل جزء لعمل ما ، فتراقب العمليات التي يقوم بها وذلك خلال التنفيذ بكامله ، وتحكم أيضا بالأفعال والوقت .

مع التركبات التأديبية يبدأ نمط جديد من اخضاع الجسد عن طريق ادخاله في آلة معينة . يقوم الفن التأديبي الجديد على ربط عدد من العناصر بعضها ببعض والعناصر هذه لا تأتي من مصدر واحد وهي نفسها ذات بنية مركبة تشكل تقنيات نشأت في مؤسسات عدة . وتحليل فوكو التاريخي لانتظام العناصر في اوالية ولاصولها المشتقة لا يجعل من الفصل الاول من الجزء الثالث ، ومن الفصل الثالث أهم فصلي الكتاب ، وذلك لسببين :

— احلال تتبع السلاسل التاريخية مكان البحث عن العلة . والمنهج هذا في امتداد المنهج التاريخي الجديد ، لا يأخذ بالمؤسسات ، وظيفتها ، عملها ، قوانينها ، ولا بمنطق السببية . قياس الانثار السلطوية الناتجة عن التقنيات، وهذا تطبيق عملي لعلم الانساب . اذا كان من الممكن تحديد بداية عنصر تأديبي في مؤسسة وزمن معينين يبين التحليل التاريخي ان انتشاره وتعميمه على مؤسسات أخرى يجعل منه عاملا غير مختص بالمؤسسة — الاصل فهو مجرد وقابل للانتقال من جهة اولى ، وقادر على التطبيق في مؤسسات متعددة من جهة ثانية .

هذا ما نراه في العناصر المركبة الاربعة التي ينظمها الفن التأديبي الحيز ، العمل ، الوقت ، القوى المتعددة .

تنظيم الحيز مثلا يعود الى فن توزيع الافراد في مكان ما . ويتركب من تقنيات عديدة : اغلاق المكان ، وضع كل فرد في مكان ما ، ترتيب الحيز على اساس نفسي، تعيين امكنة تناسب الرتبة . اما الاصول فهي : المستشفيات (الاحتجاز) ، الدبر ، الثكنات العسكرية ، المصانع ، المدارس والسلاسل البشعة متفاوتة القدم لكنها تقاطع كلها خلال الفترة الزمنية نفسها اي القرن الثامن عشر وتبدو عملية التحول عارمة دون ان يحاول التحليل ضبط محاور مؤسسة تشع منه التغييرات . فاذا دخل عنصر مؤسسة قبل أخرى يعود ذلك الى اسباب استراتيجية اسرعت في نقل اسلوب تأديبي الى المكان الاكثر تعرضا في علاقات القوى والعنصر عند دخوله المؤسسة يتخذ طابعها الخاص ويتجسد في اواليتها : فالتوزيع الوظيفي مثلا يتناسب وعمل المستشفى من جهة ويبدو جزءا لا يتجزأ من جهاز الانتاج من جهة أخرى (٦٥) . ففي الحالة الاولى يتم التوزيع المكاني على اساس تصنيف الامراض والحد من حركة المرضى اما في الحالة الثانية فالتوزيع يتم حسب انواع الآلات وتقسيم العمل .

يبدو احيانا ان الطريق مباشر من مؤسسة الى مؤسسة أخرى ، كتوزيع الوقت مثلا الذي بدأ في طوائف الرهبان ، وانتشر في مؤسسات دون ان تزول ذكرى اصله . من هنا الطابع الديني لتحديد الوقت في المصانع في بداية الامر . لكن سريعا ما يتطور الاسلوب المنتقل من المؤسسة الجديدة ، ثم يتم انتشاره في شكله الجديد . « لا تتماثل الاساليب التأديبية » مع مؤسسة وجهاز ما ، فهي اسلوب سلطوي ونمط من ممارسة السلطة، وتتكون من وسائل وتقنيات واساليب ونقاط ارتكاز واهداف ، وهي «فيزياء» او تشريح سلطوي (ص ٢١٧) .

قد تكون المؤسسة الواحدة دعامة لاكثر من تركيب سلطوي كالعائلة بالنسبة لتركيب المصاهرة وتركيب الجنس (٦٦) .

اذن لا يمكن ان تتطابق التركبات السلطوية مع المؤسسات . فهي تستند اليها ، وتبصرها تنتقل الى مؤسسات اخرى وتنعم وسوف تخرج تدريجيا منها ، وتفقد الطابع المؤسسي الجامد ، فتزداد فعاليتها بسبب قدرتها على دخول الحقل الاجتماعي بكامله . لذا امكن الحديث عن مجتمع القرن التاسع عشر ، بعد انتشار الاساليب التأديبية ، بصفته « مجتمع تاديبى » .

الانار السلطوية : هي التي تجعل من الاسلوب التاديبى تركبا سلطويا يكون دعامة لعلاقات سلطوية من نمط محدد . ولا يكفي القول ان الاسلوب هذا وضع لصالح فئة تمارس قوة مباشرة او غير مباشرة على فئة اخرى . فالسلطة تمارس في التركبات التأديبية في شكلي المراقبة والعقاب .

اما المراقبة فتدريجية وتفترض رؤية كل عناصر مجموعة ما . فيصبح الحيز منتظما بحيث ينتج عنه اثر المراقبة الدقيقة والشاملة . في المرحلة الاولى كانت الاشكال المكانية (الهندسة الداخلية او الخارجية للابنية والمؤسسات) تنتقل من مؤسسة الى مؤسسة اخرى ، وتخضع لتعديلات مناسبة (٦٧) . لكن سريعا ما ولدت الاساليب التأديبية هندسة خاصة بها على اساس الاشكال السابقة ، وبعد تطويرها وتوافقها مع حاجات العلاقات السلطوية . لناخذ مثل المصنع واختلافه عن المانوفاتورة . في الحالة الثانية تأتي المراقبة في السلعة المنتجة (صفاتها ، حجمها ، جودتها ، الخ) . أي من الخارج ، وبعد قيام جسد العامل بالعمل المناسب ، اما في المصنع فتقوم المراقبة على محلية الانتاج نفسها (اسلوب العمل ، مهارة قوة العمل ، سرعتها ، سلوكها ، الخ) بواسطة وكلاء يخضعون لصاحب العمل ويمثلونه الى جانب العامل . فتكون المراقبة تدريبية من جهة ، وتجعل من النظر اسلوب ممارسة السلطة الاساسي من جهة اخرى .

يبدو العقاب الجزء الرادع من التركبات التأديبية بعد المراقبة . وكان الانظمة التأديبية انشئت لصالحها ، اجراءات جزائية تدعم عمل المراقبة . لكن الاجراءات هذه ليست اسقاطا لشكل المحكمة على الحيز التاديبى ، فهو يعمل على وضع قاعدة وعلى قياس الانحراف عنها . والذنب ليس في المخالفة فقط بل في عدم القيام بما تتطلبه مرحلة ما من عمل وتمارين . فبعد تحديد تتابع العمليات او التمارين التي يجب ان يقوم بها الافراد يأتي الاسلوب التاديبى الى تفريقهم وتوزيعهم حسب رتب معينة . وانزال عقوبة تهدف الى تصحيح عمل الفرد . من هنا الطابع المعيارى الذي يأخذه التأديب والذي يختلف تمام الاختلاف عن العقاب الجزائي .

المشتمل Le panoptique يلخص فوكو عملية انتشار التركبات التأديبية في سيطرة شكل هندسي هو المشتمل كما وصفه بنتام (٦٨) في اواخر القرن الثامن عشر . والمشتمل على ترتيب هندسي للداخل المؤسسات : بناء بشكل دائرة ، وفي وسطه برج يطل من نوافذ كبيرة على داخل البناء الدائري ينقسم البناء المحيطي الى خلايا متلاصقة تطل من نافذة داخلية على البرج ، ومن نافذة خارجية على النور . فيكفي شخص لمراقبة الجميع من مركزه الوسطي . اذا زدنا انه يرى دون ان يلاحظه احد بسبب وجود ستائر ، فيتلخص في الشكل الهندسي هذا مبدأ

السلطة التأديبية الاساسي . المين التي ترى الجميع من جراء تنظيم الحيز بحيث انه لو غاب المراقب يبقى الانطباع نفسه لدى الافراد الموجودين في الخلايا ، لان لا امكانية لهم للتحقق من وجوده او عدم وجوده .

ماذا يعني هذا الشكل الهندسي ، ولماذا يؤكد فوكو على اهميته البالغة بالنسبة لشكل السلطة ؟

لنتوقف قليلا عند المصطلح المستخدم ، وعند تحديد طبيعة المشتمل . كنا قد لاحظنا استخدام المصطلح المكاني الدائم ، اما هنا فيركز فوكو على آلية الاشكال . ليس المهم الهندسة بحد ذاتها بل نمط ممارسة السلطة الذي تولده . ويمكن اعتبار مشتمل بنتام تصورا خياليا ، رغم انه كانت هناك تطبيقات مباشرة في هندسة السجون في القرن التاسع عشر (انظر الصور في اول الكتاب) . المشتمل « صورة تقانة سياسية يمكن - لا بل - يجب فصلها عن استخدام محدد (٦٩) ، وكان اختراعا تقانيا في مجال السلطة كما كانت الالة البخارية في مجال الانتاج » (٧٠) . يمكن ايجاده في تنظيم البوليس في القرن الثامن عشر مثلا ، دون ان يترجم في هندسة بناء او في مكان مطلق (٧١) .

اذن يمكن القول ان المشتمل يلخص االية السلطة في شكل هندسي وتعين خصوصيته في التعديل الذي ادخله في عمل السلطة (في اقتصاد السلطة) ، والذي يجعل منه نظاما كبير الفعالية (٧٢) . اذ :

- يسمح بتخفيف عدد الدين يمارسون المراقبة ، وبزيادة الدين تقع عليهم هذه . والنتيجة اقتصادية من ناحيتين : لم تعد ممارسة السلطة عبئا على الاطراف المختلفة - الدولة او المؤسسات لاضطرابها لتوظيف مزيد من العناصر ، والشعب لتحمله عدم انتظام ممارسة القمع والعقاب - . من جهة اخرى سمحت ممارسة السلطة الجديدة بتكوين مجموعات بشرية كبيرة وتنظيمها في مؤسسات (بما ان المراقبة هرمية ومتواصلة) . فلم يعد هناك خوف منها في المجالات الحساسة كالجيش والمصانع . كان الجيش قبل ذلك مصدرا من مصادر الشغب والفوضى ، اما الان فاصبح ممكنا ان ينجم عن زيادة العدد زيادة في القوة وفي السلطة وهو دليل بداية فن تنظيم الجماهير والتجمعات البشرية الكبيرة .

- يؤمن تدخلا دائما وضغطا مستمرا على الافراد ، فيكون له اثر وقائي . وتزداد الفعالية من جراء ممارسة صامته وآلية للمراقبة والعقاب فلا يكون هناك عقاب مسرحي بل عقوبات يومية وصغيرة ، لا خطر فيها يشابه خطر تدخل الشعب على مسرح الاعداء (٧٣) .

- يقوم على هندسة وليس على وسائل العنف ، فلا يعود هناك مجال مجابهة خطرة ، كما هو الحال في ممارسة السلطة على اساس حيازة السلاح مثلا ، حيث التقلبات في العلاقة لا تكون لصالح فريق واحد دائما .

لكي يكتمل البحث في السلطة يجب تطوير فكرة ايجابيات السلطة الجديدة بالمقارنة مع

انماط سابقة في الغرب (وفوكو يقدم لنا مثل ممارسة الاعدام التي انقلبت الى مجال تحرك شعبي) وذلك من زوايا ثلاث :

- فعالية واقتصادية الممارسة الجديدة .
- تفاعل زيادة المنفعة مع انتاج فائض سلطة .
- انتاج فائض معرفي في عملية انتاج فائض - سلطة وبالعكس .

للبحث صلة

الهوامش

- (١) انظر في آخر المقالة الملحق من حياة فوكو ومؤلفاته . **Intolérables les prisons-Ed. Champs libres**
- (٢) اصدرت المجموعة منشورات تترك الكلام للسجناء انفسهم .
العدد الاول (ايار ١٩٧١) - العدد الثاني (حزيران ١٩٧٢) .
- (٣) انظر حوار جيل دولوز وفوكو في **L'Arc** (عدد ٤٩ ص ٣ - ٤) .
- (٤) انظر مرزا فرنسوا شاتلي **Châtelet** من علاقة المثقفين الفرنسيين بالسياسة منذ الحرب العالمية الثانية في **L'Arc** (عدد ٧٠ ، ١٩٧٧)
- (٥) يعلن « التوسر » مثلاً بكل جرأة ان ظاهرة الستالينية لم تفهم لانه لم تحدد قاعدته الايديولوجية وهي ... « الانحراف الاقتصادي » (الجواب على جون لويس) .
- (٦) انظر تقارير من الوضع الحالي في هذا المجال في : **Réseau-Alternative à la psychiatrie**
- (٧) يبقى شهادة بوكفيسكي مهمة بالنسبة لفهم التشابه بين المجتمعات الغربية والمجتمعات الشرقية في وسائل السلطة - هنا الطب العقلي (« مرض عقلي جديد في الاتحاد السوفياتي : العارضة **Seuil**) . انظر ما يقوله فوكو عن فكرة توظيف اقتصادي للاحتجاز « الطبي - السياسي - الجزائي » في سيبيريا (مجلة **Change** عدد خاص (٢٢ - ٢٣ ص ٧٩) .
- (٨) اندريه غورز **Nouvel observateur** ٧٠٤ .
- (٩) في حديث مع دافيد كوبر يقول فوكو (**La folie encerclée - Change** ص ٩١ و ٩٥) : لا نحتاج لايدبولوجيا بقدر ما نحتاج لوسائل تساعد في التحديد والكشف ، ورسم تكتيكات مناسبة .
- (١٠) انظر ملاحظات فوكو المهمة عن دور المثقف الجديد في مقابلة له في **L'Arc** عدد (٧٠) ١٩٧٨ ص ٢٢ - ٢٦ . وكذلك حوار فوكو ودولوز في **L'Arc** عدد ٤٩ .
- (١١) نعني بالمثقف هنا المثقف الذي يمارس دورا سياسيا فقط .
- (١٢) يجب التحذير هنا بالنسبة لاستعمال مصطلح لفهوم (السلطة) بحيث يفقد معناه (في كتابات الفلسفة الجديدة . مثلاً) .
- (١٣) **L'ordre du discours** وفي اركيولوجيا المعرفة الجزء الرابع الفصل ٦ .
- (١٤) كتب فوكو مقالين اساسيين في هذا المجال : نيتشه ، فرويد وماركس في **Cahiers de Royanmont** ، نيتشه ، علم الانساب والتاريخ في **Hommage à Jean Hippolyte** - وشارك مع دولوز في الاشراف على الطبعة الثانية لكتاب « العلم الفرع » : **Gallimard, 1967**
- (١٥) المحاولة الاوسع والاكثر اهم هي اركيولوجيا المعرفة .

- (١٦) المثل الشهير كلمة *épistémé* التي يقول فوكو انها تشير الى مجال بحث يجب توسيعه في اتجاه اركيولوجيا المعرفة . لكن اختفاء الكلمة ليس تاما فهو يعود ويستخدمها في مكان واحد على الاقل فسي « المراقبة والعقاب » ص ٣١٢ اما المفاهيم الاخرى التي تظهر ثم تختفي فهي : الابديولوجيات الممارسات القالية ، الخ .
- (١٧) انظر *R. Castel - le Psychanalyse 1973* و *L'ordre Psychiatrique 1976* وكذلك المجلة التي انشأها جاك رانسييه *Rancière* والتي تبحث في تاريخ الحركات العمالية في القرن التاسع عشر *Révoltes logiques* (بدأت تصدر سنة ١٩٧٥) .
- (١٨) انظر مجلة *Recherches* مديرها *F. Guattari* ابتداء من العدد ١٣ بشكل خاص .
- (١٩) لن ندخل الآن في نقاش مسألة الابديولوجيا . ونبقى في اطار تاريخ العلوم .
- (٢٠) لويس التوسع - قرلة رأس المال - الطبعة الفرنسية . الجزء الثاني ص ٥١ - ٥٢ .
- (٢١) *Dominique le court- Pours une critique de l'épistémologie Maspérce 1972-*
- (٢٢) تجب العودة الى الفصل الاساسي الذي يبحث في العمل والمعرفة : الجزء الرابع الفصل السادس . وبشكل خاص ابتداء من الصفحة ٢٤٠ .
- (٢٣) في حوار مع دولوز (عدد ٤٩ - *L'Arc*) وفي امكنة اخرى .
- (٢٤) انظر « اركيولوجيا المعرفة » ص ٢٤٣ - ٢٥١ .
- (٢٥) انظر كيف يسجل ميشال دوسيرنو *M. de Certeau-L'écriture de l'histoire* (ص ٦٧) هذا التصحيح قائلا : ان فوكو لم يعد يهتم دراسة الافكار في مستوى مستقل كما فعله في « الكلمات والاشياء » ، لكن ماذا بالنسبة لـ « تاريخ الجنون » ؟
- (٢٦) جاك روفيل *J. Revel* في مقابلة لى مجلة *Magazine littéraire* عدد ١٠١ خاص من فوكو ص ١٠ - ١٢ .
- (٢٧) « حول فوكو ارادة المعرفة » في *L'Arc* عدد ٧٠ ص ٢٧ - ٢٢ .
- (٢٨) *J. Rancière - La Pensée d'ailleurs* مجلة *Critique* عدد ٣٦٩ شباط ١٩٧٨ .
- (٢٩) المرجع نفسه - ص ٢٤٤ .
- (٣٠) « المراقبة والعقاب » ص ٣٠ .
- (٣١) المرجع ذاته ص ٧٨ - ٨٠ .
- (٣٢) نترك السؤال جنبا لانه يقودنا الى المسائل الفلسفية والمنهجية التي لا مجال لبحثها هنا - انظر في هذا الصدد مقالة « نيتشه ، علم الانسان والتاريخ » (فوكو)
- (٣٣) من المفاهيم الاساسية بالنسبة للسلطة : التركيب *dispositif* الذي لا تعريف له في « المراقبة والعقاب » وفي « ارادة المعرفة » . والفهوم هذا كثير الاستعمال منذ جان فرانسوا ليوتار *Lyotard* .
- (٣٤) يعني بها « مجموع العلاقات التي تربط في مرحلة معينة الممارسات القالية التي تنتج اشكالا معرفية ، او علوما ، او انظمة شكلية (...) (اركيولوجيا المعرفة - ص ٢٥٠) .
- (٣٥) يمكن العودة الى نصين لتوضيح الطريقتين (علم الري وعلم نسبي) : علم آثار المعرفة - ص ١٨٢ - ١٨٣ ومقالة « نيتشه ، علم الانساب والتاريخ » .
- (٣٦) يستخدمها احيانا في المعنى العادي : الدولة .
- (٣٧) محاضرات ١٩٧٠ - ١٩٧١ حيث يجيب فوكو بشكل مباشر على المسألة الفلسفية الاساسية حول نشأة الفلسفة في اليونان ويجيب مباشرة - وبشكل حاسم ايضا - على مسألة نشوء علوم نظرية وعدم نشوء العلوم الاختبارية في اليونان .

- (٣٨) ارادة المعرفة ص ١٢١ .
- (٣٩) المرجع نفسه ص ١١٤ - ١١٨ .
- (٤٠) جمعت مضمون ثلاثة نصوص هي : (١) محاضرة ٢٨-٣-٧٣ ، حيث يحدد فوكو المبادئ الاربعة الاولى التي ذكرها دولوز (وزاد عليها المبدأ الخامس الوارد ضمنا عند فوكو) في مقالته في مجلة Critique رقم ٢٤٢ ص ١٢٠٨ - ١٢١٢ . (٢) « المراقبة والعقاب » ص ٢٨ . (٣) « ارادة المعرفة » ص ١٢٣ - ١٢٧ .
- (٤١) ارادة المعرفة - ص ١٢٣ - ١٢٤ .
- (٤٢) دولوز Critique عدد ٢٤٢ ص ١٢١١ .
- (٤٣) ارادة المعرفة ص ١٠٧ - ١٢٠ .
- (٤٤) المراقبة والعقاب ص ٢٧٧ .
- (٤٥) المرجع ذاته ص ٢٨١ .
- (٤٦) ارادة المعرفة ص ١٢٦ .
- (٤٧) انظر المقابلة مع فوكو . Hérodote العدد الاول ص ٧٧ ، ورفضه القول بأن المصطلح الكانني صادر عن الجغرافيا ص ٧٦ .
- (٤٨) في محاضرات ١٩٧١ - ١٩٧٢ .
- (٤٩) انظر نيتشه علم انساب الاخلاق - الجزء الاول ، وقراءة فوكو للبحث النسبي في « نيتشه » علم الانساب والتاريخ .
- (٥٠) انظر مفهوم الانبثاق في المرجع الاخير ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .
- (٥١) انظر Boris Pachev-les soulèvement populaires L'ordre du discours (طبعة مختصرة Gallimard 1973) يقوم فوكو بقراءة مدهشة لهذا النص خلال محاضرات بدأت في (٢٤ - ١ - ٧١) اما دراسة بورشتف فهي مبنية على تحقيق وثائق خاصة بالمستشار سيفي التي وجدت في لينغراد .
- (٥٢) هذا ما يتبين من مقارنة المجتمع الغربي الذي اخترع « البوليس » بالمجتمعات الاخرى التي لم تستطع خلق جهاز مماثل يوفر املاء القمع بالجيش .
- (٥٣) ان السلطة ليست مؤسسة وليست بنية ، وليست ايضا قوة معينة يمتلكها البعض ؛ هي الاسم الذي يشار به الى وضع استراتيجي معقد في مرحلة محددة ارادة المعرفة ص ١٢٣ .
- (٥٤) هذا ما سماه البعض تجهيزات مشتركة او تجهيزات سلطوية انظر المبادئ التي يضمها فوكو لاجل تحليل تلك الظواهر في : Recherches - Equipements de preuvoir عدد ١٢ .
- كانون الاول ١٩٧٣ ، ص ٢٠ - ٣١ .
- (٥٥) اول ذكر لها في محاضرة ٢١ - ٢ - ٧٣ .
- (٥٦) محاضرة ٢٨ - ٢ - ٧٣ .
- (٥٧) المراقبة والعقاب ص ٨٦ - ٨٧ .
- (٥٨) المحاضرات ٧ - ٣ - ٧٣ و ١٤ - ٢ - ٧٣ .
- (٥٩) المراقبة والعقاب - ص ٩١ .
- (٦٠) انظر في المراقبة والعقاب - الجزء الرابع - الفصل ٢ .
- (٦١) المراقبة والعقاب - ص ١٤٠ .

- (٦٢) المراقبة والمقاب - ص ١٤٢ الى ١٧١ .
 (٦٣) المراقبة والمقاب - ص ١٣٩ .
 (٦٤) المراقبة - انظر وضع الجسد من السلطة في العذاب والاعدام . ص ١٤٧ .
 (٦٥) المراقبة ص ١٤٥ - ١٤٦ .
 (٦٦) انظر ارادة المعرفة .
 (٦٧) انظر الى انتشار شكل المسكر « المراقبة » ص ١٧٣ - ١٧٤ .
 (٦٨) في كتابه The panopticon
 (٦٩) المراقبة - ص ٢٠٧ .
 (٧٠) مجلة Hérodote عدد ١ - ص ٧٩ .
 (٧١) المراقبة ص ٢١٦ .
 (٧٢) المراقبة ٢٠٦ - ٢١٠ .
 (٧٣) اقرأ التحليل الجليل لتطور الاعدام . وكيف كان تراجع هذه الممارسة بسبب دور الشعب فيها . (الجزء الاول - الفصل ٢ والجزء الرابع - الفصل ١) .

ملحق

١ - ميشال فوكو :

- ولد في بلدة Poitiers في فرنسا في ١٩٢٦ ، ودرس الفلسفة في جامعات
 Vincennes في باريس قبل ان يعين في مركز استاذ في ال-
 بدأ الحديث عنه في اطار التيار البثاني ، ثم عرف لالتزامه السياسي بعد ١٩٦٨ والعمل الذي قام به في اطار
 « لجنة الاعلام عن السجن » ولجان اخرى في المجال نفسه .

٢ - مؤلفاته :

- * المرض العقلي وعلم النفس Maladie mentale et psychologie Paris
 * الجنون والامقل تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي Folie et déraison. Histoire de la
 folie à Raymond Roussel.

الطبعة الاولى 1961 Plon

الطبعة الثانية 1972 Gallimard

المقدمة الجميلة التي كانت في الاولى ، وزيد ملحقات احدهما جواب على تعليق ديريدا Derrida على الكتاب.

* ريمون روسل Raymond Roussel Gallimard 1963

* الكلمات والاشياء Les Mots et les Choses-Gallimard 1968

* علم آثار المعرفة L'Archéologie du savoir Gallimard 1969

وهو الدرس الافتتاحي الذي القاه فوكو في الكوليج دوفرانس L'ordre du discours سنة ١٩٧٠

* المراقبة والمقاب Surveiller et Punir - Gallimard 1975

* ارادة المعرفة La volonté de Savoir Gallimard 1977.